

استخدام أنظمة التصنيف في الرقابة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2016-2020) - نظام (SCAMELS) أنموذجاً

The Use of Rating Systems in Monitoring Financial Performance of Saudi Islamic Banks for the Period (2016- 2020) - (SCAMELS) System as a Model

مريم هرامزة¹ ، عبد الرزاق خليل²

¹ جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد،

heramza.meryem@univ-guelma.dz

² جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الاغواط،

abzkhelil@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/25 تاريخ قبول النشر: 2022/10/31 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص: أثبت نظام (SCAMELS) لتقييم وتصنيف المؤسسات المصرفية، بأنه أداة رقابية فعالة لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية والتي أبانت عن تصنيف قوي لهذه البنوك من حيث ملاءة كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة، بعد إضافة معيار السلامة الشرعية إلى عناصر نظام (CAMELS)، وبالتالي فهو يتضمن عناصر فنية ومالية وإدارية تمكن من قياس سلامة أداء البنك من جميع الجوانب ثم تصنيفه واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائه قبل وقت مبكر حتى لا يتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهياره، وبالتالي اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، نظام (SCAMELS) لتقييم وتصنيف المؤسسات المصرفية، معيار السلامة الشرعية، كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة.

تصنيف JEL : G23 ، G24.

Abstract: The (SCAMELS) system for evaluating and rating banking institutions has proven to be an effective control tool for evaluating the financial performance of Saudi Islamic banks, which showed a strong rating for these banks in terms of capital adequacy, asset quality, profitability and liquidity, after adding the legitimacy safety criterion in addition to the elements of the (CAMELS) system. Therefore, it includes technical, financial and administrative elements that enable the measurement of the soundness of the bank's performance from all sides, then categorize it and discover the financial defects in its performance before an early date so as not to be exposed to stormy financial problems that lead to its collapse, so that necessary policies and preventive measures can be taken to prevent financial crises from occurring.

Keywords: Islamic Banks, SCAMELS System for Evaluating and Rating Banking Institutions, Sharia Safety Standard, Capital Adequacy, Asset Quality, Profitability, Liquidity.

Jel Classification Codes: G23, D24.

* المؤلف المرسل: مريم هرامزة

1. مقدمة

يحظى موضوع تقييم الأداء بأهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الفترة الأخيرة التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من الشركات العالمية، وفي ظل هذه الظروف فرضت البنوك الإسلامية وجودها يوماً بعد يوم على الساحة المصرفية، رغم حداثة نشأتها والتحديات والعقبات والمنافسة القوية المفروضة من البنوك التقليدية.

وبما أن نظام (CAMELS) أثبت بأنه أداة رقابية فعالة لتقييم أداء المؤسسات المالية من جميع الجوانب، لكونه نظام يتضمن عناصر فنية ومالية وإدارية، فإن ذلك كان يقضي بضرورة الاستفادة من هذا النظام في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية مع إضافة معيار السلامة الشرعية (S) إلى عناصر نظام التقييم المصرفي (CAMELS)، وبالتالي يمكن أن نعبر على هذا النظام بنظام (SCAMELS)، مع الإشارة إلى أن نظام (CAMELS) يمكن تطبيقه على البنوك الإسلامية كما في البنوك التقليدية، ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في البنوك الإسلامية، طبيعة الودائع، العلاقة مع المودعين وباقي المعاملات الأخرى، ورغم هذه الاختلافات فإن البنوك الإسلامية معنية بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.

إشكالية الدراسة

نتيجة للطبيعة الخاصة لودائع الاستثمار والمخاطر التي تواجهها أصول البنوك الإسلامية، أصبح تطبيق المعايير الدولية للسلامة المصرفية يمثل تحدياً كبيراً لهذه البنوك، وبالتالي فإن إشكالية الدراسة تكمن في الجدلية حول مدى استخدام نظام (SCAMELS) في الرقابة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وما مدى إمكانية إدخال بعض المؤشرات التي تعكس خصائص هذه البنوك.

وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يتم تقييم أداء البنوك الإسلامية السعودية والرقابة عليها باستخدام نظام (SCAMELS) لتصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية؟

كما تبرز إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بنظام (CAMELS) لتصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية، وما مدى تطبيقه على البنوك الإسلامية ؟
- ما هي أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك الإسلامية باستخدام نظام (SCAMELS) ؟
- ما مدى ملائمة طريقة (SCAMELS) لتقييم أداء البنوك الإسلامية؟
- هل يمكن أن تتلاءم معايير (SCAMELS) مع طبيعة الخدمات المالية الإسلامية؟

أهداف الدراسة

- التعرف على نموذج "CAMELS" لتقييم أداء البنوك وتبسيط الضوء على المعايير الأساسية التي يعتمد عليها في تقييم أداء البنوك، وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء البنوك الإسلامية.
- توضيح مدى ملائمة نموذج "CAMELS" لطبيعة البنوك الإسلامية من خلال معرفة الأبعاد المكونة لنماذج تقييم الأداء التي يجب تعديلها لتتوافق مع طبيعة البنوك الإسلامية.

منهج الدراسة

في إطار الإجابة على إشكالية موضوع دراستنا اعتمدنا كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال تحليل عناصر نظام (SCAMELS) لتصنيف وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية واللذين يعتبران أكثر تناسبا وطبيعة الموضوع.

2. الإطار النظري لنظم تصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق للإطار النظري لنظم تصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية مبرزين نشأة وتطور نظم تصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية، درجات التقييم لنظام (CAMELS)، عناصر نظام (SCAMELS) لتصنيف وتقييم أداء البنوك الإسلامية.

1.2. نشأة وتطور نظم تصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية

تم تطوير هذه النظم من وسيلة لتقييم وضع المؤسسات المصرفية من خلال الفحوصات التي يتم إجراؤها داخل موقع العمل (On-Site Examination)، إلى أنظمة قابلة للتطبيق كجزء من عملية التقييم التي تتم خارج موقع العمل (Off-Site Basis). وتعتمد التقييمات التي يتم اشتقاقها من خلال الفحص الموقعي الميداني، (On-Site Examination Ratings)، بشكل أساس على التحليل الذاتي (Subjective Analysis) والذي يتم إجراؤه من قبل الفاحص الميداني للعديد من الوظائف داخل المؤسسة المصرفية، حيث تتم فيه مقارنة النتائج المتمخضة عن الفحص مع بعض المعايير المحددة مسبقاً من قبل مؤسسة الإشراف المركزي.

أما النوع الآخر من هذه التقييمات والتي تجربها مؤسسات الإشراف المركزي خارج المؤسسات المصرفية (Off-Site Examination)، تعتمد على تحليل المتغيرات والبيانات التي تتوافر لدى مؤسسات الرقابة المركزية، إضافة إلى تلك البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال الفحوصات والخرجات الميدانية التفتيشية لمؤسسات الرقابة المركزية على المؤسسات المصرفية. (SAHAJWALA & BERGH , 2000, p. 7) وتعتبر هذه التصنيفات هي حجر الأساس الذي يتم من خلاله بناء أنظمة الرقابة المستمرة (On-Going Control) على المؤسسات المصرفية، ولذلك فإن التقييمات تكون سرية ولا يتم تداولها إلا داخل مؤسسات الرقابة نفسها، حيث بدأ استخدام هذه الأنظمة من قبل مؤسسات الرقابة المركزية الأمريكية منذ ثمانينات القرن الماضي، وذلك عبر استخدام أنظمة (CAMELS) في الفحوصات التفتيشية الميدانية (Off-Site Examination) وقد استخدمت هذه الأنظمة من قبل مؤسسات الرقابة الأمريكية التالية:

FEDERAL RESERVE SYSTEM (FRS), OFFICE OF THE
COMPTROLLER OF CURRENCY (OCC), FEDERAL DEPOSIT
INSURANCE CORPORATION (FDIC)

وفي ظل هذه الأنظمة فإن كل مؤسسة مصرفية يتم إخضاعها للتقييم على أساس المتغيرات المستخدمة في أنظمة (CAMELS) والمرتبطة بشكل أساس بالعمليات والأداء، وهذه المتغيرات هي: رأس المال (Capital)، جودة الأصول (Assets Quality)، الإدارة (Management)، الربحية (Earnings)، السيولة (Liquidity)، والحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity).

2.2. درجات التقييم لنظام (CAMELS) لتصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية

وفقاً لنظام (CAMELS) لتصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية يتم إعطاء ترتيب لكل متغير من المتغيرات السابق ذكرها، حيث تندرج هذه الترتيبات أو التقييمات من 1 إلى 5، وتعتبر الدرجة 1 هي الأفضل والدرجة 5 هي الأسوأ، إضافة إلى التقييم الكمي فإن التقييم النوعي الذي يجريه الفاحص يدخل ضمن عملية التصنيف ليشكل الاثنان معاً تصنيفاً مركباً، ويأخذ هذا التصنيف النوعي ترتيباً مشابهاً تماماً للترتيب المستخدم في التصنيف الكمي (7) (N'GUESSAN, (4-10) décembre 2004, p. 7)، والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول 1: درجات التقييم لأنظمة (CAMELS) لتصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية

درجة التقييم	مدى التقييم	وصف درجة التقييم	درجة المخاطرة
1	1 - 1,4	قوي	الوضع قوي من كافة النواحي، ولا يوجد توصيات للجهة المشرفة.
2	1,6 - 2,4	مقنع	الوضع بحاجة إلى بعض الإجراءات المتوسطة لمعالجة بعض نواحي الضعف.
3	2,6 - 3,4	عادل (تحت الملاحظة)	مزيج من نواحي الضعف والتي إذا لم تعالج يمكن أن تؤدي إلى التعثر، وهذه المؤسسات توضع تحت الرقابة.
4	3,6 - 4,4	حدي (بؤادر التعثر)	بؤادر التعثر واضحة، يجب وضع هذه المؤسسات تحت المراقبة المكثفة.
5	4,6 - 5	غير مقنع (احتمالات مرتفعة للتعثر)	مؤسسات مصرفية ذات مخاطر عالية بحيث أصبح التعثر وشيكاً، وتوضع هذه المؤسسات تحت الوصاية الكاملة من قبل المؤسسة الإشرافية المركزية.

المصدر: (داود، 2010، صفحة 123).

وتقوم المؤسسات الأمريكية الرقابية بإجراء هذا التقييم بصورة متكررة، حيث تعتمد تكرارية هذا التقييم على درجة التقييم السابق (Risk-Based Cycle)، إذ كلما كان التقييم السابق سيئاً كلما كانت عملية التقييم أكثر تكراراً وبذلك تعمل هذه النظم كأساس لنظم

الإنذار المبكر من خلال التواصل وبصورة متكررة مع تلك المؤسسات المصرفية التي تظهر تقييماتها اتجاهها سلبيا. (داود، 2010، صفحة 123)

3.2. عناصر نظام (SCAMELS) لتصنيف وتقييم أداء البنوك الإسلامية

يرتكز نظام (SCAMELS) لتصنيف وتقييم البنوك الإسلامية على نفس العناصر التي يعتمد عليها نظام (CAMELS) وهي: كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، كفاءة وفعالية الإدارة (M)، الربحية (E)، السيولة (L)، الحساسية لمخاطر السوق (S)، مع إضافة معيار السلامة الشرعية (S).

1.3.2. معيار السلامة الشرعية (Shariaa Compliant): يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، حيث يعد إضافة المشروعية على كافة التعاملات سواء من جانب الموارد أو الاستخدامات الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك الإسلامية، كما أن المتعاملين مع البنوك الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة بين البنوك الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه، وعلى هذا الأساس يمكن إضافة معيار السلامة الشرعية (S) إلى عناصر نظام التقييم المصرفي (CAMELS)، ويعبر عنه بنظام (SCAMELS). (بورقية، 2011، صفحة 153)

- **مؤشرات الأداء المتعلقة بالسلامة الشرعية:** ترتبط سلامة المعاملات المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي ارتباطا وثيقا بهيئات الرقابة الشرعية وذلك من خلال الرقابة الفاعلة والفعالة على ما يقوم به المصرف من معاملات، مثله مثل باقي عناصر تقييم الأداء من كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة، والجدول الموالي يلخص لنا أهم المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية .

الجدول 2: معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية

المعيار	التفسير
• معيار المشروعية الحقيقية	يجب أن تكون الفتوى شرعية حقيقية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل البنك.
• معيار الكفاءة (كلفة المعاملات)	يجب أن لا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتتأفسيته.
• معيار القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائماً أن يقارن بين المنتجات التقليدية والإسلامية.
• معيار الأجر على الفتوى والاستقلالية	من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة.
• معيار المصادقية	أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور.

المصدر: (بورقية، 2011، صفحة 154).

2.3.2. معيار كفاية رأس المال (Capital Adequacy): تمثل كفاية رأس المال أمراً هاماً لأنها تسمح للبنك بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية، ولدى تقييم عنصر رأس المال يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً جودة الموجودات والأرباح، فالبنك ذو الموجودات الجيدة مع وجود مشكلات في الأرباح يحتاج إلى مستوى أعلى من رأس المال، ولهذا عملت لجنة بازل على وضع قواعد وأسس موحدة لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات وحددت هذه النسبة بـ 8%. (دهيرب، 2010، صفحة 279)

ونظراً لنوعية المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يمكن القول أن مقام نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تتكون من نفس أنواع المخاطر التي حددتها لجنة بازل 2، وهي المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، إلا أن الأهمية النسبية لها تختلف عن البنوك التقليدية، تبعاً لطبيعة نشاط البنك الإسلامي والأدوات المالية التي يستثمر بها، فمثلاً البنوك الإسلامية تستطيع تحميل جزء من أي

خسارة للمودعين أصحاب حسابات الاستثمار المشترك، من خلال تحميل جزء منها لأرباح العام، دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث سحبوات تؤدي إلى إفسار البنك، بينما يكون البنك التقليدي ملزماً دائماً بدفع الفوائد المتعاقد عليها مع المودعين. (بوزيان و آخرون، ديسمبر 2011)

وعليه فإن نسبة كفاية رأس المال المقترحة للبنوك الإسلامية وفقاً للجنة بازل 2 هي:
(بوحيزر و لعرابة، 2009، صفحة 15)

$$\leq 8\% \frac{\text{حقوق المساهمين} + \text{إحتياطي معدل الأرباح} + \text{إحتياطي مخاطر الاستثمار}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + \text{مخاطر التشغيل} - \text{الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)}}$$

أما عن التصنيف المعياري لكفاية رأس المال وفق نظام (CAMELS)، فهو موضح في الجدول الموالي.

الجدول 3: التصنيف المعياري لكفاية رأس المال

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة كفاية رأس المال
1	قوي	$CA \geq 10\%$
2	جيد	$10 > CA \geq 8\%$
3	مقبول	$8 > CA \geq 6\%$
4	ضعيف	$6 > CA \geq 2\%$
5	ضعيف جداً	$CA < 2\%$

Source: (Examiner Orientation, 1998, P.120).

3.3.2. معيار جودة الأصول (Assets Quality): تعتبر جودة الموجودات ذات أهمية خاصة في نظام (SCAMELS)، باعتبارها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياتها نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيابة البنك على موجودات جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة، الإدارة و رأس المال وتمثل نسبة الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها مؤشراً على صحة الاقتصاد القومي وسلامة السياسات الائتمانية المتبعة وملاءة المقترضين، وعادة ما تكون هذه النسبة عالية في أوقات الكساد والركود

الاقتصادي حيث تتراخى قبضة البنك المركزي الاشرافية على الجهاز المصرفي، وكذلك في حالات التغيرات المفاجئة والحادة لأسعار الفائدة. (دهيرب، 2010، صفحة 281) والجدول الموالي يوضح لنا التصنيف المعياري لجودة الأصول باعتماد نسبة الأصول المرجحة (WCR) ونسبة اجمالي التصنيف (TCR).

الجدول 4: التصنيف المعياري لجودة الأصول

نسبة اجمالي التصنيف Total Classification Ration (TCR)	نسبة الأصول المرجحة Weighted Classification Ration (WCR)	نوع التصنيف	درجة التصنيف
TCR<20%	WCR<5%	قوية	1
20%≤ TCR <50%	5%≤ WCR <15%	مرضية	2
50%≤ TCR <80%	15%≤ WCR <35%	جيدة بعض الشيء	3
80%≤ TCR <100%	35%≤ WCR <60%	حدية	4
TCR≥100%	WCR≥60%	غير مرضية	5

Source: (Examiner Orientation, 1998, P.120).

4.3.2. معيار كفاءة وفعالية الإدارة (Management): يعتبر الأداء الإداري مكونا أساسيا للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص.

كما يتعين على جهاز التفتيش والرقابة المصرفية بحث وتحليل العديد من القضايا المتعلقة بأداء الإدارة لتحديد التصنيف الملائم لها والتي من أهمها:

- مدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية؛
- مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة؛
- مدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية؛
- مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية؛
- مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي؛

- مدى وجود خطط واضحة للتعيين ووضع المناسب في المكان المناسب؛
- مدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد؛

5.3.2. معيار الربحية (Earnings): تنتظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الموجودات، وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الموجودات كنقطة البداية لتقييم الأرباح، كما يرتبط التغير في صافي الربح بالتغير في الإيرادات والمصروفات، حيث ترتبط زيادة الإيرادات بزيادة نشاط المصرف في توظيف، واستثمار الأموال المتوفرة لديه، كما يدل النقص في الإيرادات إلى زيادة حجم المصروفات أو تقليص البنك لأنشطته الاستثمارية، لذلك تهتم الإدارة العليا بالتنسيق بين مصادر الأموال الداخلية والخارجية لديه لرسم سياسة توظيف الأموال تهدف من خلالها إلى توجيه استثماراته للمجالات الأكثر ربحية بما يحقق أعلى عائد ممكن للملائمة بين السيولة والربحية، مع ضرورة البحث في سبب التغير في صافي الربح بالزيادة أو النقصان والعوامل التي أدت لحدوث هذا التغير. (حنفي، 2002، صفحة 341)

والجدول الموالي يوضح لنا التصنيف المعياري لربحية المصرف باعتماد مؤشرين هما: العائد على حقوق الملكية (ROE) و العائد على الأصول (ROA).

الجدول 5: التصنيف المعياري لربحية البنك

العائد على الأصول (ROA)%	العائد على حقوق الملكية (ROE)%	درجة التصنيف
$ROA \geq 1,0\%$	$ROE \geq 40\%$	1
$0,75\% \leq ROA < 1,0\%$	$ROE < 20\%$	2
$0,5\% \leq ROA < 0,75\%$	$ROE < 10\%$	3
$0,25\% \leq ROA < 0,5\%$	$ROE < 5\%$	4
$ROA < 0,25\%$	$ROE < 1\%$	5

المصدر: (شاهين، 2003، صفحة 1).

6.3.2. تحليل السيولة (Liquidity): تعبر السيولة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي موجود من الموجودات إلى نقد وبسرعة وبدون خسارة في

القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية بتلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع. (حنفي، 2002، صفحة 187)

فالموجودات تتفاوت بدرجة سيولتها، لكون النقدية هي السائل المطلق الذي تقاس بها سيولة بقية الموجودات، فهناك موجودات قريبة من النقدية وأخرى بعيدة عنها إلا أنها مهما بعدت فإنها تتضمن على درجة من السيولة، وفي مقابل ذلك تتحوط البنوك لمواجهة متطلبات السيولة بالاحتياطيات والاستثمارات، فالبنوك تبقي جزء من الودائع نقدا (احتياطيات أولية) وتوظف الباقي في موجودات قريبة جدا من النقد وتعتبر خط الدفاع الثاني في حماية سيولة البنك (احتياطيات ثانوية) ثم في القروض والاستثمارات، وكلما قصر أجل الموجودات بصورة عامة كلما زاد ذلك من سيولة البنك، وفي المقابل كلما زاد أجل المطلوبات تحسنت سيولة البنك والعكس صحيح، وتعتبر أهم هذه المطلوبات هي ودائع العملاء فكلما قصرت أجالها -أي ازداد الطلب عليها- كلما تدهورت سيولة البنك وازداد الضغط على الموجودات. (صفوان، 2008، صفحة 44)

والجدول الموالي يوضح لنا التصنيف المعياري لسيولة البنك باعتماد كل من نسبة القروض إلى إجمالي الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

الجدول 6: التصنيف المعياري لسيولة البنك

درجة التصنيف	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع % (L_1)	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول % (L_2)
1	$L_1 \geq 55$	$L_2 < 50\%$
2	$L_1 \geq 60$	$L_2 < 60\%$
3	$L_1 \geq 65$	$L_2 < 65\%$
4	$L_1 \geq 70$	$L_2 < 70\%$
5	$L_1 \geq 71$	$L_2 \geq 70\%$

Source: (ARABI et KHALAFALLA, 2013 , P.P.164-165).

7.3.2. تحليل الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity Market Risk): يعد تحليل الحساسية لمخاطر السوق حديثا نسبيا مقارنة مع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، حيث أنجز هذا المكون سنة 1997 و ذلك في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي والتي جعلت المصارف أكثر عرضة

للأزمات المالية، وعليه كان لابد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص والتي منها حساسية صافي أرباح المصرف للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة والنقلبات في مراكز الصرف الأجنبي وفي أسعار الأوراق المالية، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يعتمد تقييم الحساسية لمخاطر السوق على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنظام (CAMELS) وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها. (دهيرب، 2010، صفحة 288)

3. نظام (SCAMELS) لتصنيف والرقابة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية

سنحاول من خلال هذا المحور اعتماد نظام (SCAMELS) أنموذجاً لتصنيف وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2016-2020)، حيث شملت عينة الدراسة ثمانية (8) بنوك سعودية تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهي الأهلي التجاري، الراجحي، الإسلامي للتنمية، العربي الوطني، البلاد، الرياض، الإنماء والجزيرة.

1.3. تقديم عام للبنوك الإسلامية السعودية ومكانتها في النظام المصرفي السعودي

بدأت تجربة البنوك الإسلامية في السعودية قبل نحو نصف قرن عندما أسست منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1975 أول بنك دولي في جدة وهو البنك الإسلامي للتنمية، وفي عام 1990 أنشأ البنك الأهلي التجاري السعودي أول فرع إسلامي له في مدينة جدة، ليقرر بعدها من العام 1998 بنك الجزيرة التحول بالكامل للعمل وفق آلية المصرفية الإسلامية، وقد حذا حذوهما أغلب البنوك السعودية.

أما من حيث آليات عمل البنوك الإسلامية السعودية، فقد أدخل العمل المصرفي الإسلامي آليات جديدة إلى السوق، لها صفات مختلفة عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات، كما أنه قد لبي احتياجات طبقة من الجمهور المسلم الذي يفضل الاحتفاظ بالأموال على توظيفها لدى البنوك التقليدية التي تتعامل بالفائدة، وذلك حتى يتم وضعها في خدمة أغراض التنمية المالية والاقتصادية على حد سواء لتساهم في تطوير المجتمعات.

هذا وقد نجحت البنوك الإسلامية بتحديث خططها وبرامجها وسرعة التحول الرقمي ومواكبة التطورات الحاصلة في البنوك التقليدية، إضافة إلى تنوع مصادر تمويلها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وزيادة الخدمات المقدمة لعملائها، وهو ما جعلها تكتسي

أهمية كبرى في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية وفي دول مجلس التعاون الخليجي، محققة نسبة مساهمة عالية جدا قدرها 82% من تمويل القطاع المصرفي السعودي. (<https://alkhaleejonline.net>)

2.3. تحليل عناصر نظام (SCAMELS) لتصنيف وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية

لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2016-2020) وفق نظام (SCAMELS) اعتمدنا على تحليل أهم العناصر على النحو التالي:

1.2.3. السلامة الشرعية للبنوك الإسلامية السعودية: تمثل الهيئة الشرعية للبنوك الإسلامية السعودية أهم ركيزة يستند عليها في مزاوله نشاطها المصرفي، وتتمتع هذه بالاستقلال التامة عن جميع الإدارات الأخرى للبنك، وتعمل هذه الهيئة على تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إصدار الفتاوى والقيام بالدراسات الشرعية لمعاملات البنك؛
- تصميم العقود والمنتجات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- مراقبة تطبيق قراراتها في جميع أنشطة البنك.

وتعتبر القرارات الصادرة عن هذه الهيئة ملزمة يجب على جميع أقسام وإدارات البنك الامتثال لها، كما أنه لا يتم تقديم أي منتج أو خدمة إلا بموافقة هذه الهيئة، وتعمل هيئة الرقابة الشرعية على بث الوعي بالأعمال المصرفية والاستثمارية الإسلامية داخل البنك وخارجه باستخدام جميع الوسائل التي تراها مناسبة، ومن أجل ضمان تطبيق قراراتها تعمل الهيئة على إصدار الأدلة والإثباتات الممكنة على غرار دليل الرقابة الشرعية والمبادئ التوجيهية بشأن الرقابة الشرعية.

هذا ولم يذكر عن أي مقابل مادي نظير الفتاوى الصادرة عن هذه الهيئة في موقعه الإلكتروني أو تقاريره السنوية ما يجعل الهيئة الشرعية تستجيب لكافة المعايير السابق ذكرها في معايير السلامة الشرعية للبنوك الإسلامية.

2.2.3. تحليل كفاية رأس المال: لتصنيف كفاية رأس مال البنوك الإسلامية السعودية اعتمدنا على كل من معدل كفاية رأس المال الاجمالية و نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) (%)، كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول 7: تصنيف كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2016-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	البيان
19,5	20,2	20,8	21,9	21,1	معدل كفاية رأس المال (%)
17,7	18,4	18,9	20,1	19,2	رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) (%)
1	1	1	1	1	التصنيف الجزئي
1=5/ (1+1+1+1+1)					متوسط التصنيف
1					التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية، (2021)، تقرير المالية الإسلامية، الصادر عن البنك المركزي السعودي، صفحة 29. من الموقع:

https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تصنيف كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية السعودية، نجدها ذات رأس مال جيد، بمتوسط نسبة من رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) قدرها 18,86٪، وبتوسط نسبة كفاية رأس المال الاجمالية 20,7٪ بين عامي 2016 و 2020 ، كلاهما أعلى بكثير من النسبة الموصى بها ضمن متطلبات لجنة بازل 3 ، حيث أن كل هذا يرجع إلى حد كبير إلى ارتفاع نسب الأصول المصرفية للأفراد وانخفاض الأنشطة خارج الميزانية العمومية ، مما يؤدي إلى ترجيح (أوزان) مخاطر أقل.

كما نلاحظ أن مؤشر معدل كفاية رأس المال قد حافظ على معدل مستقر نسبياً خلال فترة الدراسة إذ تراوح بين معدل 19,5% كحد أدنى عام 2020 و معدل 21,9% كحد أقصى عام 2017، على الرغم من التغيرات المتزايدة التي حصلت في رأس المال، وذلك بسبب زيادة اهتمام السلطة النقدية برأسمال البنوك و إصدار تعليمات بوجوب زيادته لتحقيق متانة و كفاية رأس المال في البنوك حفاظاً على النظام المالي في البلد و التزاماً بالمعايير الدولية للجنة بازل للرقابة و الاشراف المصرفي فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال، وعليه فإنه بناءاً على مؤشرات التصنيف السابقة يلاحظ أن قاعدة رأس مال البنك جيدة، أين أخذت التصنيف رقم (1)، ولكن الأمر يحتاج إلى الوقوف على العديد من الاعتبارات والقضايا الأخرى ذات العلاقة برأس المال والتي تكشف عنها عمليات التفتيش والرقابة الميدانية التي تقوم عليها السلطة النقدية. وفيما يلي أهم القضايا التي تتعلق بموضوع ملاءة رأس المال. (بوخلخال، 2012، صفحة 210)

- الوقوف على مستوى مخاطرة السوق وكذلك تركيز المخاطر؛
- مدى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة؛
- مدى حاجة البنوك الإسلامية السعودية إلى رأس مال إضافي لتدعيم المركز المالي لمقابلتها أنشطتها المحتملة؛
- مدى دخول البنوك الإسلامية السعودية في أنشطة خارج الميزانية ذات تأثير على قاعدة رأس المال.

3.2.3. تحليل جودة الأصول: لتصنيف جودة أصول البنوك الإسلامية السعودية اعتمدنا مؤشر مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية)، أي نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية، كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول 8: تصنيف جودة أصول البنوك الإسلامية السعودية باعتماد مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) للفترة (2016-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	البيان
512,82	495,04	480,76	456,62	473,93	مضاعف حق الملكية (EM) (%)
1,9	1,6	1,5	1,0	0,9	إجمالي المال الغير العامل (Gross NPF) (%)
132,1	143,4	157,5	167,2	152,0	مخصصات التمويل غير العامل (%)
1	1	1	1	1	التصنيف الجزئي
1=5/ (1+1+1+1+1)					متوسط التصنيف
1					التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية، (2021)، تقرير المالية الإسلامية، الصادر عن البنك المركزي السعودي، صفحة 29. من الموقع:

<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi IF Report 2021 Final DIGITAL v3.pdf>

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تصنيف جودة أصول البنوك الإسلامية السعودية نجد أن نسبة إجمالي المال الغير العامل (Gross NPF) لقطاع الصيرفة الإسلامية السعودية استمرت في الارتفاع ما بين 0,9% كحد أدنى عام 2016 و 1,9% كحد أعلى عام 2020، أي بنسبة زيادة قدرها 111,11% حيث تفسر هذه الزيادة أساساً بضعف في قطاعي التصنيع والبناء وقطاعات السيارات (تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية)، والتي تقاومت بسبب عمليات الإغلاق- إغلاق الأعمال والتي تزامنت مع الأزمة الصحية العالمية Covid-19، على الرغم من أن مخصصات تغطية التمويل غير العامل ازدادت خلال هذه الفترة، وهي لا تزال في وضع (مستوى) مقبول للغاية، أي بما يزيد عن الانخفاض في قيمة التمويل المحقق.

أما من وجهة نظر أخرى والممثلة في تصنيف جودة أصول البنوك الإسلامية السعودية باعتماد مؤشر مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) و الذي كان متوازنا و مستقر نسبيا، حيث تراوح بين معدل 456,62% كحد أدنى عام 2017 و معدل 512,82% كحد أعلى عام 2020 وذلك بسبب زيادة اجمالي الأصول، وفي المقابل زيادة مجموع حقوق الملكية أيضا بشكل كبير، وهذا لتدعيم قدرة رأس المال في مواجهة المخاطر المصرفية خاصة في ظل تزايد المؤثرات البيئية المحيطة بالبنوك السعودية.

بناءً على مؤشرات التصنيف السابقة يتبين أن جودة أصول البنك تعتبر مرضية جداً، أين أخذت التصنيف رقم (1)، وللوقوف بدقة على مدى صحة هذه النتيجة لابد من قيام جهاز التفيش والرقابة المصرفية بتحليل العديد من العوامل الإضافية الآتي ذكرها أثناء قيامهم بالمهام الرقابية: (بوخلخال، 2012، صفحة 211)

- مدى كفاية المخصصات المكونة لمقابلة الخسائر في الأصول.
 - حجم ونوع ومستوى المخاطر التي تتضمنها العمليات الائتمانية والالتزامات خارج الميزانية.
 - مدى التنوع والجودة في محافظ الاستثمار والائتمان.
 - مدى وجود تركيزات ائتمانية سواء من قبل المقترضين أو الصناعة.
 - مدى فعالية وكفاية نظام الرقابة والضبط الداخلي ونظم المعلومات الإدارية.
 - حجم الأصول المعاد هيكلتها ومستوى التسديدات المتعلقة بها.
- 4.2.3. تحليل الأرباح:** لتصنيف ربحية البنوك الإسلامية السعودية اعتمدنا على معدل العائد على الأصول، كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول 9: تصنيف ربحية البنوك الإسلامية السعودية باعتماد معدل العائد على الأصول
وصافي هامش الربح للفترة (2020-2016)

2020	2019	2018	2017	2016	البيان
1,8	2,2	2,4	2,2	1,9	معدل العائد على الأصول (ROA) %
45,1	49,5	51,2	49,2	44,4	صافي هامش الربح (NPM) %
1	1	1	1	1	التصنيف الجزئي
1=5/ (1+1+1+1+1)					متوسط التصنيف
1					التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية، (2021)، تقرير المالية الإسلامية، الصادر عن البنك المركزي السعودي، صفحة 28. من الموقع:

https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تصنيف ربحية البنوك الإسلامية السعودية باعتماد مؤشر صافي هامش الربح (NPM) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، شهد القطاع المصرفي السعودي الإسلامي ارتفاع نسبي في مؤشر الربحية، حيث تراوح صافي هامش الربح (NPM) بين معدل 44,4% كحد أدنى عام 2016 و معدل 51,2% كحد أعلى عام 2018 بسبب النمو القوي للتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ليتراجع بعدها إلى 45,1% عام 2020 نتيجة تأثير القطاع بتداعيات جائحة Covid-19، غير أن قرار مؤسسة النقد العربي السعودي والقاضي بضغط ما يقارب 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار) في القطاع المصرفي لتعزيز السيولة، ساهم على نطاق أوسع في استمرار القطاع المصرفي في تقديم الائتمان للمقترضين خلال هذه الفترة الصعبة.

وبالمثل ظل معدل العائد على الأصول (ROA) مستقراً خلال هذه الفترة بمتوسط 2,1٪، لينخفض ولو بشكل طفيف إلى 1,8٪ عام 2020 نتيجة انخفاض صافي الدخل بنسبة 4 ٪ في أعقاب جائحة Covid-19.

بناءً على مؤشرات التصنيف السابقة والممثلة بمعدل العائد على الأصول وصافي هامش الربح يمكن القول بأن ربحية البنوك الإسلامية السعودية جيدة على العموم أين أخذت التصنيف رقم (1) ، ولكن الأمر يتطلب أيضاً قيام جهاز الرقابة والتفتيش المصرفي بتحليل جودة الأرباح من خلال مراعاة تحليل العناصر والقضايا التالية لدى إجراء التفتيش كما يلي: (بوخلخال، 2012، صفحة 211)

- مدى وجود إيرادات ونفقات استثنائية (غير متكررة)، غير عادية.
 - مدى كفاية الأرباح الإجمالية لتغطية النفقات وبناء رأس المال بصورة جيدة.
 - مدى كفاية المخصصات في مواجهة القروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة.
 - مدى وجود إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية وحجمها مقارنة بالإيرادات المصرفية المعتادة.
 - مدى المحافظة على مستوى جيد من نمو الأرباح تؤدي للمحافظة على كفاية رأس المال.
 - تحليل هيكل الأرباح ومدى اعتماده على الأنشطة والعمليات المصرفية العادية ومقارنته مع نفس المكونات في الصناعة.
 - مدى توافق عملية توزيع الأرباح مع القوانين والأنظمة السارية.
 - مدى قدرة البنوك على مواجهة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة.
 - مدى كفاية نظم الرقابة والتفتيش الداخلي على كافة المعاملات المصرفية.
- 5.2.3. تحليل السيولة:** لتصنيف سيولة البنوك الإسلامية السعودية اعتمدنا على كل من نسبة الأصول السائلة ونسبة تغطية السيولة، كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول 10: تصنيف سيولة البنوك الإسلامية السعودية باعتماد نسبة الأصول السائلة ونسبة تغطية السيولة للفترة (2020-2016)

2020	2019	2018	2017	2016	البيان
31,6	33,5	24,6	28,5	26,0	نسبة الأصول السائلة (%)
159,0	158,4	161,8	167,1	203,4	نسبة تغطية السيولة (%)
1	1	1	1	1	التصنيف الجزئي
1=5/ (1+1+1+1+1)					متوسط التصنيف
1					التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية، (2021)، تقرير المالية الإسلامية، الصادر عن البنك المركزي السعودي، صفحة 29. من الموقع:

https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تصنيف سيولة البنوك الإسلامية السعودية باعتماد كل من نسبة الأصول السائلة ونسبة تغطية السيولة، نجد أن نسبة الأصول السائلة شهدت استقراراً نسبياً نوعاً ما، إذ تراوحت ما بين 24,6% كحد أدنى عام 2018 و 33,50% كحد أقصى عام 2019، حيث نمت الودائع بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6%، أقل قليلاً مقارنة بالنمو في بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال نفس الفترة، فالودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بلغت 420 مليار دولار بنهاية عام 2020 في المملكة العربية السعودية، بقيمة أعلى مما كانت عليه في 2017 والتي بلغت 334 مليار دولار، ليستمر بعدها نمو الودائع خلال عام 2020 بضخ مؤسسة النقد العربي السعودي 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار) في القطاع المصرفي لتعزيز السيولة، وهو ما ساعد على نطاق أوسع القطاع المصرفي على الاستمرار في تقديم الائتمان للمقترضين خلال هذه الفترة الصعبة.

وعليه حافظت البنوك الإسلامية على مستويات جيدة من السيولة مع زيادة إجمالية في الأصول السائلة في الميزانيات العمومية، وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في سيولة القطاع إذ تراوحت نسبة تغطية السيولة (LCR) ما بين 203,4% كحد أقصى عام 2016 و 159,0% كحد أدنى عام 2020 ، إلا أنها تظل نسبة جيدة أعلى من الحد الأدنى الموصى به ضمن متطلبات بازل 3.

بناء على مؤشرات التصنيف السابقة يمكن القول بأن وضعيّة السيولة لدى البنك مرضية جداً أين أخذت التصنيف رقم (1) باعتماد نسبة الأصول السائلة، مع أهمية مراعاة العديد من العوامل والقضايا الأخرى التي يتعين أخذها بعين الاعتبار من قبل جهاز التفقيش والرقابة المصرفية للتأكد من مدى كفاءة إدارة السيولة في البنوك الإسلامية السعودية وهي: (بوخلخال، 2012، صفحة 212)

- مدى ملائمة السيولة للوفاء بالمتطلبات الحالية والمستقبلية للأعمال والأنشطة التي ترتبط بها البنوك مع الغير.
- مدى قدرة البنوك الإسلامية للوصول إلى أسواق المال و المصادر الأخرى للتمويل.
- درجة الاعتماد على موارد التمويل قصيرة الأجل ومدى ثبات واتجاه الودائع.
- مدى فاعلية إدارة وتخطيط السيولة وقدرة الإدارة على ضبط وتحديد مستوياتها بدقة.

4. الخاتمة

لحفاظ على استقرار النظام المالي عامة وسلامة البنوك الإسلامية السعودية خاصة استخدمنا نظام (SCAMELS) للرقابة على الأداء ، من خلال إبراز نقاط القوة والضعف وتوجيه السلطات الرقابية لأخذ الإجراءات والتدابير اللازمة، وقد نجح نموذج (SCAMELS) في توفير ذلك باعتباره نظام متكامل يحتوي على العديد من المعايير الرقابية التي تقيس الأداء على العديد من المستويات وهي معيار السلامة الشرعية، كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة وفعالية الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية إلى مخاطر السوق، بحيث كل من هذه المعايير يمكن اعتمادها كمؤشر للإنذار المبكر والتنبيه بتعثر (فشل) البنوك الإسلامية السعودية، مع اختبار قدرة استيعابها على تحمل الضغوط في حالة تعرضها لصدمات مالية.

1.4. النتائج

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- يتضمن نظام (CAMELS) لتصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك من جميع الجوانب، مع العلم أنها تنطبق على البنوك الإسلامية كما في البنوك التقليدية ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في البنوك الإسلامية، وطبيعة الودائع، والعلاقة مع المودعين وباقي المعاملات الأخرى، مع إضافة معيار سابع لتقييم أداء البنوك الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية ليصبح نظام التقييم يدعى بنظام (SCAMELS).
- تم التوصل إلى أن البنوك الإسلامية السعودية تملك كفاية رأس مال قوية قادرة على مواجهة مختلف المخاطر التي قد تواجهها، بمتوسط نسبة من رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) قدرها 18,86% أعلى بكثير من النسبة الموصى بها ضمن متطلبات لجنة بازل 3.
- تملك البنوك الإسلامية السعودية أصول جيدة تضمن لها توليد المزيد من العوائد مستقبلاً، حيث سجل مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) أعلى معدل له 512,82% عام 2020 وذلك بسبب زيادة إجمالي الأصول، وفي المقابل زيادة مجموع حقوق الملكية أيضاً بشكل كبير، وهذا للتدعيم قدرة رأس المال في مواجهة المخاطر المصرفية خاصة في ظل تزايد المؤثرات البيئية المحيطة بالبنوك السعودية.
- حققت البنوك الإسلامية السعودية مستويات عالية من الربحية، حيث شهد القطاع المصرفي الإسلامي ارتفاع نسبي في مؤشر الربحية، مسجلاً أعلى معدل له 51,2% عام 2018 بسبب النمو القوي للتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- حافظت البنوك الإسلامية السعودية على مستويات جيدة من السيولة على الرغم من الانخفاض الملحوظ في سيولة القطاع إذ تراوحت نسبة تغطية السيولة (LCR) ما بين 203,4% كحد أقصى عام 2016 و 159,0% كحد أدنى عام 2020 ، إلا أنها تظل نسبة جيدة أعلى من الحد الأدنى الموصى به ضمن متطلبات بازل 3.

- بخصوص السلامة الشرعية فقد نجحت البنوك الإسلامية السعودية في الامتثال لأغلبية المعايير الواجب توفرها في هيئات الرقابة الشرعية وهذا ما يعطي الأمان الشرعي لزيائن هذه البنوك.

2.4. التوصيات

تتمثل أهم التوصيات فيما يلي:

- ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (SCAMELS) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها للجمهور، من أجل الاستقرار على مؤشرات موحدة ودقيقة قادرة على إعطاء صورة واضحة عن كل معيار بهدف الكشف عن مواطن القوة والضعف في أداء البنوك، وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات بازل 2.
- يجب على مجلس الخدمات المالية الإسلامية تعديل مقررات لجنة بازل 3 وفقا لخصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية، من أجل السماح للبنوك الإسلامية من اعتماد هذه المعايير الدولية الجديدة، بما يساعد على تطويرها وتعزيز تنافسيتها.
- أن تتمسك البنوك الإسلامية فعليا بقواعد الشريعة الإسلامية للصمود في وجه البنوك التقليدية؛ لأن الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية يعتبر ميزة تنافسية هامة بالنسبة لها في مواجهة منافسة البنوك التقليدية.
- محاولة العثور على بعض الحلول من أجل تحسين سيولة البنوك الإسلامية في الأجل القصيرة لتسهيل إدارة السيولة بها وللوفاء بمتطلبات السيولة الموصى بها ضمن مقررات بازل 3، وهذا من خلال إنشاء أسواق مالية إسلامية تقدم خدمات وأدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تهدف هذه الأسواق إلى تعزيز تدفقات الاستثمار عبر الحدود، والروابط الدولية والاستقرار المالي، وتشجيع التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

5. قائمة المراجع

- بن بوزيان، محمد و آخرون، (ديسمبر 2011)، البنوك الإسلامية و النظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل(3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي-النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة-قطر.

بوحيزر، رقية و لعراية، مولود، (أفريل 2009)، البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل2، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

بوخلخال، يوسف، (2012)، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد (10)، جامعة الأغواط، الجزائر.

بورقية، شوقي، (2011)، طريقة (CAMELS) في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد(1)، الجزائر.

التقارير الاقتصادية السنوية، (2021)، تقرير المالية الإسلامية، الصادر عن البنك

المركزي السعودي، من الموقع: https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf, (Consulté le 24/02/2022).

حنفي، عبد الغفار، (2002)، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.

داود، محمد عمر، (2010)، تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية- دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية و التجارب العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

دهيرب، محمد سمير، (2010)، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطرة-دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة (2006-2009)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (11)، العدد(45)، الأردن.

شاهين، علي، (2003)، سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

محمود حسن، صفوان، (2008)، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي- دراسة مصرفية تحليلية، دار وائل للنشر، الأردن.

ARABI, M. KHALAFALLA, A., (2013): Predicting Banks Failure: the Case of Banking Sector in Sudan for the Period(2002-2009), *Journal of Business Studies Quarterly*, Volume (4) , Number (3).

BERGH, R. S. (December 2000), *Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems*, Basel Committee on Banking Supervision, Bank For International Settlements Basel Switzerland, Working Papers, N° (4).

Examiner Orientation, (1998), *Bank Rating System, Report on Safety and Soundness Specialty Module*", Mag Hill; USA.

<https://alkhaleejonline.net> (Consulté le 26/03/2022) .

N'GUESSAN, K. ((4-10) décembre 2004), *Rapport de Mission sur l'Analyse Financière des Risques des Banques et des Pays dans les Marchés Emergents*, New York.

SAHAJWALA, R., & BERGH, P. (December 2000), *Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems*, Working Papers(N° (4)), Basel Committee on Banking Supervision, Bank For International Settlements Basel Switzerland.